Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

انعكاسات المعضلة الأمنية بين القوى الكبرى في حوض المتوسط على تسوية الأزمة الليبية بعد 2011

قراءة في ضوء نظرية المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية

كمال مصطفى الفيتوري جموم

قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

k.gamom@zu.edu.ly

Reflections of the Security Dilemma Among Great Powers in the Mediterranean Basin on the Settlement of the Libyan Crisis after 2011
A Reading in Light of Security Dilemma Theory in International Relations

Author: Kamal Mustafa EL Gamom
Department of Political Science, Faculty of Political Science and Communication Sciences, University of Zawiya, Zawiya, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 7/20/ 2026 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر:8/18/ 2026

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تفسير التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة وروسيا والصين على النفوذ في حوض المتوسط وانعكاساته على تسوية الأزمة الليبية بعد 2011، مستندةً إلى نظرية المعضلة الأمنية منذ بترفيلد وهيرز وجيرفيس، مرورًا بتنقيح تانغ (Tang, 2009)، ووصولًا إلى تفعيلها التطبيقي لدى والت (Walt, 2022). تفترض الدراسة أن تصاعد الحضور العسكري والاقتصادي لهذه القوى لا يعكس بالضرورة نوايا عدوانية متبادلة، بل ينتج عن منطق بنيوي تفرضه الفوضى الدولية، وأن مصادر الغموض الاستراتيجي تتعدد باختلاف طبيعة كل فاعل: فجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة لدى واشنطن، ومنطق 'الجبهة الثانية' الاضطراري لدى موسكو بعد فقدان قاعدة طرطوس، و'التغلغل المؤسسي الاقتصادي التراكمي' الذي يصعب تصنيفه لدى بكين. واعتمادًا على المنهج التحليلي الوصفي ووثائق استراتيجية رسمية وأدبيات أكاديمية وتقارير متخصصة موثّقة، تخلص الدراسة إلى أن الأزمة الليبية غدت ساحة اختبار لإعادة ترتيب موازين القوى في جنوب المتوسط، وأن معضلة الأمن بين هذه القوى تتغذى من عدم اليقين الاستراتيجي متعدد المصادر لا صراعًا على غايات متضاربة بالضرورة.

الكلمات المفتاحية: المعضلة الأمنية، حوض المتوسط، الأزمة الليبية، الأمن القومي، التنافس بين القوى الكبرى، الواقعية البنيوية.

Abstract: This study seeks to explain the escalating great-power competition among the United States, Russia, and China for influence in the Mediterranean basin, and its implications for the settlement of the Libyan crisis after 2011. It draws on security dilemma theory from its classical formulation by Butterfield, Herz, and Jervis, through Tang's critical reformulation (Tang, 2009), to its contemporary applied extension by Walt (Walt, 2022). The study posits that the intensifying military and economic presence of these three powers does not necessarily reflect mutual aggressive intent, but rather stems from a structural logic imposed by international anarchy, and that the sources of the resulting strategic ambiguity vary according to each actor's distinctive pattern of behavior: a gap between official discourse and actual conduct in Washington's case; Moscow's compelled adoption of a "second-front" logic following the loss of its Tartus base; and Beijing's "cumulative institutional-economic penetration," which resists

straightforward classification. Adopting a descriptive-analytical method and drawing on verified primary strategic documents, recent peer-reviewed literature, and specialized think-tank reports, the study concludes that the Libyan crisis has become a testing ground for the realignment of the balance of power in the southern Mediterranean, and that the security dilemma among these powers is sustained primarily by multi-sourced strategic uncertainty over intentions rather than by a necessarily irreconcilable conflict of objectives.

Keywords: security dilemma; Mediterranean basin; Libyan crisis; national security; great–power competition; structural realism.

مقدمة

استعاد حوض البحر الأبيض المتوسط، منذ العقد الثاني من الألفية الثالثة، موقعه كأحد أكثر الأقاليم الجيوستراتيجية أهمية في النظام الدولي، بعدما كان يُنظر إليه لعقود كـ'بحيرة أطلسية' خاضعة لهيمنة أحادية غربية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية عبر حلف شمال الأطلسي. غير أن التحولات التي أعقبت ثورات الربيع العربي، وفي مقدمتها حالة عدم الاستقرار للدولة الليبية منذ سنة 2011، فتحت الباب أمام عودة روسيا كفاعل عسكري مباشر، وصعود الصين كفاعل اقتصادي ولوجستي متنامي النفوذ، في مشهد بات يتسم بتعدد الفاعلين وتشابك المصالح وتضارب الحسابات الاستراتيجية. ويأتي هذا التزاحم في سياق يتسم بتحولات متسارعة في وثائق الأمن القومي للقوى الكبرى ذاتها، وبتطورات ميدانية متلاحقة في الساحة الليبية، ما يجعل استحضار إطار نظري قادر على تفسير هذا المشهد المركّب حاجة بحثية ملحّة.

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: كيف يمكن تفسير التنافس المتصاعد بين القوى الكبرى الثلاث – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية– على النفوذ في حوض المتوسط، وما انعكاسات هذا التنافس على مسار تسوية الأزمة الليبية بعد 2011، في ضوء نظرية المعضلة الأمنية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما الإطار النظري الأنسب لتفسير التنافس المعاصر بين القوى الكبرى في أقاليم متعددة الفاعلين، وكيف تطور هذا الإطار من التأسيس الكلاسيكي لدى بترفيلد وهيرز وجيرفيس إلى التنقيح النظري لدى تانغ والامتداد التطبيقي لدى والت؟

2. ما الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط في وثائق الأمن القومي والاستراتيجيات المعلنة لكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين، وكيف تباينت أنماط حضور كل قوة فيه؟

3. كيف يمكن تفسير منطق التنافس بين هذه القوى الثلاث عبر عدسة نظرية المعضلة الأمنية، وما مصادر الغموض الاستراتيجي التي تُغذّي هذا التنافس؟

4. ما انعكاسات هذه المعضلة الأمنية على مسار تسوية الأزمة الليبية بعد 2011، وكيف تفاعلت القوى الثلاث مع هشاشة الدولة الليبية القائمة أصلًا؟

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن التنافس المتصاعد بين القوى الكبرى الثلاث في حوض المتوسط لا يعكس بالضرورة نوايا عدوانية متبادلة، بل ينتج عن منطق بنيوي تفرضه الفوضى الدولية وانعدام اليقين حول النوايا، وينعكس ذلك سلبًا على مسار تسوية الأزمة الليبية بعد 2011. ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة عدد من الفرضيات الفرعية:

1. تُوفّر نظرية المعضلة الأمنية، بصياغتها النقدية المحكّمة وامتدادها التطبيقي المعاصر، إطارًا تفسيريًا أكثر ملاءمة لحالة التنافس المتعدد الأطراف في حوض المتوسط مقارنة بالأطر التفسيرية البديلة كالواقعية الهجومية أو توازن التهديد.

2. يحتل حوض المتوسط موقعًا استراتيجيًا متباينًا في وثائق الأمن القومي للقوى الثلاث، بما يعكس اختلاف طبيعة حضور كل قوة فيه، عسكريًا كان أم اقتصاديًا أم مؤسسيًا.

3. تتعدد مصادر الغموض الاستراتيجي الذي يغذي التنافس بين القوى الثلاث بتعدد طبيعة سلوك كل فاعل، ولا تنحصر في مصدر واحد موحّد.

4. يُسهم استمرار هذا التنافس، بصرف النظر عن النوايا الفردية لكل طرف، في تجميد مسار تسوية الأزمة الليبية وتعطيل استقرارها السياسي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من بُعدين متكاملين. علميًا، تسدّ الدراسة فجوة بحثية تتمثل في محدودية توظيف نظرية المعضلة الأمنية –المصاغة أصلًا لتفسير مواجهات ثنائية كلاسيكية كالحرب الباردة– في تفسير تنافس معاصر متعدد الأطراف والأدوات (عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا)، وتقدّم مساهمة نظرية بالكشف عن تعدد مصادر الغموض الاستراتيجي بتعدد طبيعة كل فاعل، خلافًا للصياغات الكلاسيكية التي تفترض مصدرًا واحدًا موحّدًا للمعضلة. عمليًا، تكتسب الدراسة راهنية لتزامنها مع تطورات ميدانية متسارعة (2025–2026) أبرزها فقدان روسيا قاعدة طرطوس، وتحوّلات وثيقة الأمن القومي الأمريكي، وتصاعد الحضور الاقتصادي الصيني، بما يمنح نتائجها قيمة مضافة لصنّاع القرار والباحثين المعنيين بتسوية الأزمة الليبية والتوازنات الإقليمية في جنوب المتوسط.

أهداف الدراسة

1. تحليل الإطار النظري لمفهوم المعضلة الأمنية وتتبع تطوره من التأسيس الكلاسيكي إلى التنقيح المفاهيمي المعاصر.

2. الكشف عن الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط في وثائق الأمن القومي والاستراتيجيات المعلنة للقوى الكبرى الثلاث.

3. تفسير منطق التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في حوض المتوسط عبر عدسة نظرية المعضلة الأمنية.

4. تحليل انعكاسات هذا التنافس على مسار تسوية الأزمة الليبية بعد 2011.

5. استخلاص نتائج وتوصيات علمية وعملية تفيد الباحثين وصناع القرار المعنيين بالشأن المتوسطي والليبي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي القائم على دراسة حالة مركّبة :(Embedded Case Study) تُعالَج التنافس الثلاثي بين القوى الكبرى في حوض المتوسط كوحدة تحليل إقليمية شاملة، ثم تُسقَط نتائجه على حالة فرعية أكثر تحديدًا هي الأزمة الليبية بعد 2011، بوصفها الحالة الأكثر تعقيدًا وتعدد فاعلين في الإقليم، والأنسب لاختبار قدرة نظرية المعضلة الأمنية –المصاغة أصلًا لمواجهات ثنائية كلاسيكية– على تفسير تنافس معاصر متعدد الأطراف والأدوات.

حدود الدراسة

يمتد النطاق الزمني من سقوط النظام الليبي سنة 2011 إلى منتصف 2026، ويتحدد النطاق المكاني بحوض المتوسط مع تركيز خاص على ليبيا، دون توسع في أدوار فاعلين إقليميين آخرين (كتركيا ومصر والإمارات) إلا بقدر خدمته تفسير التفاعل الثلاثي محل الدراسة. وتستند الدراسة إلى ثلاثة أصناف من المصادر المُتحقَّق منها مباشرة من نصوصها الأصلية: وثائق استراتيجية رسمية أولية، وأدبيات أكاديمية متخصصة، وتقارير مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية.

تقسمات الدراسة

تماشيًا مع مشكلة الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، تتوزع بنية هذه الدراسة على أربعة محاور رئيسة: يُخصَّص المحور الأول للإطار النظري لمفهوم المعضلة الأمنية وتطوره، ويتناول المحور الثاني الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط في وثائق الأمن القومي للقوى الثلاث، ويُخصَّص المحور الثالث لتفسير منطق التنافس بين هذه القوى عبر عدسة المعضلة، فيما يُسقط المحور الرابع هذا الإطار على تفاعلات الأزمة الليبية، قبل أن تُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

أولًا: الإطار النظري — نظرية المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية

يعود مفهوم المعضلة الأمنية (Security Dilemma) في أصوله إلى كتابات هربرت بترفيلد، الذي أشار إلى ما أسماه 'المأساة المطلقة' في السياسة الدولية، حيث لا يمكن لأي دولة أن تتيقن تمامًا من نوايا غيرها (Butterfield, 1951, p. 21). وبلوره لاحقًا جون هيرز بوصفه نتاجًا حتميًا لحالة الفوضى (Anarchy) التي تسِم بنية النظام الدولي، وتجعل كل دولة تسعى لتحقيق أمنها الذاتي عبر تعظيم قدراتها بصرف النظر عن نواياها الفعلية (Herz, 1950, p. 157). أما التأسيس الأكثر تأثيرًا فجاء مع روبرت جيرفيس في مقالته المرجعية 'التعاون في ظل المعضلة الأمنية'، الذي عرّف المعضلة الأمنية بوصفها حالة تصبح فيها الوسائل التي تسعى بها دولة إلى تعزيز أمنها الذاتي مصدر تقليص لأمن الدول الأخرى (Jervis, 1978, p. 169). وميّز جيرفيس بين البيئات التي تكون فيها الأسلحة الدفاعية والهجومية قابلة للتمييز أو غير قابلة له، معتبرًا أن حدة المعضلة الأمنية تتفاوت تبعًا لهذا التمييز ولموازين الأفضلية بين الهجوم والدفاع (Jervis, 1978, pp. 186–199).

وقد شهد المفهوم منذ الثمانينيات توسعًا وتشعبًا في الاستخدام امتد ليشمل تفسير سباقات التسلح والتحالفات والصراعات العرقية الداخلية، وهو ما دفع الباحث شيبينغ تانغ إلى إعادة صياغته بشكل أكثر صرامة في دراسته المرجعية 'المعضلة الأمنية: تحليل مفاهيمي'. ميّز تانغ بين 'المعضلة الأمنية' بوصفها موقفًا (Situation) ينشأ حين تسعى دولتان غير معاديتين بطبعهما إلى تعزيز أمنهما دون قصد الإضرار بالطرف الآخر، فتُفسَّر إجراءات كل منهما كتهديد رغم غياب النية العدوانية؛ وبين 'نظرية المعضلة الأمنية' التي تفسر كيف تتحول هذه الحالة، عبر سلسلة سببية تبدأ من الفوضى مرورًا بانعدام اليقين حول النوايا ووصولًا إلى تراكم القدرات، إلى دوامات من التصعيد المتبادل (Tang, 2009, pp. 594–595). كما فرّق

تانغ بين 'الدول الواقعية الدفاعية' (Defensive Realist States) التي لا تقصد تهديد أمن غيرها، و'الدول الواقعية الهجومية' (Offensive Realist States) التي تسعى فعلًا لتغيير موازين القوى القائمة، معتبرًا أن المعضلة الأمنية بمعناها الدقيق لا تنشأ إلا بين النوع الأول من الدول، وأن غياب النية العدوانية شرط جوهري لا غنى عنه لتوصيف أي حالة بأنها معضلة أمنية حقيقية (Tang, 2009, p. 594). وأضاف تانغ إلى هذه السلسلة السببية مفهومًا محوريًا آخر هو 'الضوابط' (Regulators)، أي مجموعة العوامل التي لا تُنتج المعضلة الأمنية ابتداءً لكنها تتحكم في حدتها تصعيدًا أو تخفيفًا بمجرد نشوئها، ويميّز بين نوعين منها: ضوابط مادية (كالجغرافيا، والتوازن بين القدرات الهجومية والدفاعية، ومدى إمكانية التمييز بينهما)، وضوابط نفسية (كسوء الإدراك المتبادل وتصورات النوايا) (Tang, 2009, p. 596). ويفتح هذا التمييز بابًا نظريًا لتخفيف حدة المعضلة الأمنية دون إزالة الفوضى الدولية ذاتها، وهو المدخل الذي يستثمره والت (Walt, 2022) في توصياته العملية، بوصفها تفعيلًا معاصرًا لضوابط تانغ النفسية والمؤسسية.

وتلتقي هذه القراءة مع الأطروحة البنيوية لكينيث والتز، الذي اعتبر أن الفوضى –لا نوايا الدول– هي المحدد الأساسي لسلوكها، وأن الدول في غياب سلطة مركزية عليا تضطر إلى الاعتماد على الذات (Self-help) لضمان بقائها (Waltz, 1979, pp. 105–111)، وهو ما يجعل التفاعلات بين القوى الكبرى محكومة بمنطق توازن القوى أكثر من كونها محكومة بنوايا تصادمية مسبقة.

وقد أعاد ستيفن والت (Stephen M. Walt)، أحد أبرز منظّري الواقعية البنيوية المعاصرين، تفعيل هذا الإطار النظري الكلاسيكي في قراءة الأزمات الجيوسياسية الراهنة، في مقالته التحليلية المنشورة في مجلة Foreign Policy تحت عنوان 'هل ما زال أحد يفهم المعضلة الأمنية؟'. ويرى والت أن هذا المفهوم، رغم بساطته الظاهرية وأهميته المحورية، كثيرًا ما يغيب عن وعي صانعي القرار في السياسة الخارجية والأمن القومي، الذين يفسرون سلوك خصومهم بمعزل عن الكيفية التي يُنظر بها إلى إجراءاتهم الدفاعية من الطرف الآخر (Walt, 2022). ويضرب مثالًا دالًّا بتوسع حلف الناتو شرقًا: فانضمام دول جديدة إلى الحلف قد يعزز أمنها الذاتي، لكنه يُفسَّر من موسكو كتهديد مباشر لأمنها القومي، وهو ما يفسر جزئيًا لجوء روسيا إلى إجراءات مضادة كضم شبه جزيرة القرم وغزو أوكرانيا (Walt, 2022). كما يقترح والت جملة من الآليات العملية للتخفيف من حدة المعضلة الأمنية، أبرزها إنشاء مؤسسات لرصد سلوك الأطراف والتحقق من التزامها بالاتفاقات، والحرص على احترام الوضع القائم (Status Quo) بوصفه أداة لبناء الثقة المتبادلة، نظرًا لأن الانتهاكات الصريحة تقوّض الثقة التي يصعب استعادتها لاحقًا (Walt, 2022). وتحمل هذه الإضافة العملية قيمة تفسيرية مباشرة لحالة حوض المتوسط: فإعادة التموضع العسكري والاقتصادي لكل من واشنطن وموسكو وبكين، وإن لم تكن نابعة من نوايا عدوانية صريحة، تظل عرضة لسوء التأويل المتبادل ما لم تُستكمل بآليات شفافية ورصد مؤسسي مماثلة لما يقترحه والت. وتشكل هذه المقاربة –الجامعة بين طرح جيرفيس التأسيسي (Jervis, 1978)، وتنقيح تانغ المفاهيمي (Tang, 2009)، والأساس البنيوي عند والتز (Waltz, 1979)، وتفعيل والت التطبيقي المعاصر (Walt, 2022)– الإطار النظري الذي توظفه هذه الدراسة لتفسير التزاحم بين واشنطن وموسكو وبكين في حوض المتوسط.

ويستوجب اختيار هذا الإطار مساءلة نقدية إزاء إطارين تفسيريين بديلين قد يُقترحان لتفسير الحالة ذاتها. فمن جهة، تطرح الواقعية الهجومية (Offensive Realism) كما صاغها ميرشايمر (Mearsheimer, 2001) تفسيرًا مغايرًا جوهريًا مفاده أن القوى الكبرى تسعى بطبيعتها إلى تعظيم قوتها النسبية لا الاكتفاء بأمنها الذاتي، وأن التنافس الناتج عن ذلك محكوم عليه بالتصعيد لا لسوء تأويل متبادل، بل لتضارب أهداف حقيقي وواعٍ. غير أن هذا التفسير يصطدم بصعوبة أمام ملاحظتين جوهريتين تُوثقهما هذه الدراسة: أولاهما أن السلوك الأمريكي في المتوسط يتسم بالتراجع لا بالتمدد الحثيث (فجوة الخطاب/الممارسة)، وهو ما يتعارض مع منطق تعظيم القوة الذي تفترضه الواقعية الهجومية سلوكًا ثابتًا لدى كل قوة عظمى؛

وثانيتهما أن التمدد الروسي في ليبيا اضطراري بامتياز (نتيجة فقدان طرطوس)، لا نابع من مخطط توسعي مسبق كما تفترض الواقعية الهجومية.

ومن جهة أخرى، يطرح إطار توازن التهديد (Balance of Threat) الذي صاغه والت نفسه في وقت سابق (Walt, 1987) تفسيرًا تكميليًا لا بديلًا، مفاده أن الدول توازن ضد التهديد المُدرَك لا ضد القوة المجردة، وهو ما يتقاطع مع أطروحة هذه الدراسة حول مركزية الإدراك والتأويل. غير أن هذا الإطار يفترض قدرة الدول على تقييم مصادر التهديد (النوايا، القدرات، الجغرافيا، العدوانية المعلنة) بدقة، بينما تُبيّن هذه الدراسة أن جوهر المعضلة في الحالة المتوسطية هو تحديدًا العجز عن هذا التقييم الدقيق نتيجة تعدد مصادر الغموض ذاتها. وعليه، تبقى نظرية المعضلة الأمنية بصياغتها لدى تانغ ووالت الإطار الأنسب لتفسير حالة تتسم بغياب أدلة قاطعة على نوايا عدوانية مبيّتة لدى أي طرف، مع استمرار دوامة تصعيد فعلية رغم ذلك.

ثانيًا: الموقع الاستراتيجي لحوض المتوسط في استراتيجيات الأمن القومي للقوى الكبرى

1. الولايات المتحدة الأمريكية

يحتل حوض المتوسط موقعًا مركّبًا يستدعي التمييز بين طبقتين متعاقبتين من العقيدة الأمنية الأمريكية. فقد أطّرت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة عن إدارة بايدن في أكتوبر 2022 المرحلة بوصفها 'عقدًا حاسمًا' ضمن منافسة جيوستراتيجية شاملة مع روسيا والصين، وهو تأطير يحتضن ضمنيًا الجناح الجنوبي لحلف الناتو والمتوسط (The White House, 2022, p. 1). أما الوثيقة النافذة حاليًا –الصادرة عن إدارة ترامب في ديسمبر 2025– فتبنّت منطقًا مغايرًا: التركيز الاستراتيجي يستلزم الاختيار، وليس كل إقليم يحظى بالأهمية ذاتها في كل وقت، وقسّمت أولوياتها إلى خمسة محاور فقط: نصف الكرة الغربي، وآسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا (The White House, 2025, pp. 15–29)، دون أن يرد مصطلح 'حوض المتوسط' صراحة في أي منها. فمحور 'النهوض الأوروبي' طالب الحلفاء الأوروبيين برفع الإنفاق الدفاعي إلى 5% من الناتج المحلي مقابل خطاب أكثر ليونة حيال روسيا (The White House, 2025, pp. 25–26)؛ ومحور الشرق الأوسط أعلن انتهاء مرحلة هيمنته على السياسة الخارجية الأمريكية، وأعاد تصنيفه ساحة شراكة استثمارية لا انخراط عسكري تقليدي (The White House, 2025, p. 29). ويرى تحليل المجلس الأطلسي أن هذا لا يعني تراجع الاهتمام الأمريكي بقدر ما يعني 'إعادة تعريف' موقع الإقليم ضمن منطق تقاسم الأعباء (Alexander, 2026).

غير أن هذا التحول في الخطاب الرسمي لم يقابله انقطاع مماثل في الممارسة: فقد استمر الحضور العملياتي الأمريكي دون تراجع يُذكر، من خلال انتشار الأسطول السادس من نابولي، وسريان خارطة طريق التعاون الدفاعي مع قبرص للفترة 2024–2029 دون أي إشارة رسمية إلى تعليقها (Republic of Cyprus & U.S. Department of Defense Ministry of Defence, 2024)، واستمرار انخراط أفريكوم في الملف الليبي (Congressional Research Service, 2026). وتكشف هذه الفجوة بين خطاب رسمي يميل إلى تضييق نطاق المصالح المُعلنة وممارسة فعلية تحافظ على استمراريتها بُعدًا نظريًا يعزز أطروحة الدراسة: فغموض النوايا الذي تتمحور حوله المعضلة الأمنية لا ينشأ فقط من تعدد الفاعلين، بل قد ينشأ أيضًا من التناقض بين ما تُعلنه القوة الكبرى وما تمارسه فعليًا، وهو ما يجعل تفسير موسكو وبكين لأي حضور أمريكي مستمر عرضة لتأويلات متضاربة –بين اعتباره بقايا التزامات آيلة للتراجع أو دليلًا على استمرار الأولوية الفعلية رغم التصريحات المخفَّفة (Tang, 2009, pp. 594–595).

وتؤكد قراءات صدرت في أواخر 2025 ومطلع 2026 هذا التوصيف؛ فقد خلصت دراسة صادرة عن مركز السياسات للجنوب الجديد إلى أن عودة إدارة ترامب لم تُفضِ، خلافًا للمتوقع، إلى انكفاء أمريكي عن المتوسط، بل شهد النصف الثاني من 2025 نشاطًا أمريكيًا لافتًا، وإن اختلف سياقه وأسلوبه عن سياسات الإدارات السابقة؛ إذ ستستمر واشنطن على الأرجح في الانخراط الفعلي بالمتوسط 'وإن كانت نادرًا ما تصفه بمصطلحات متوسطية' صريحة (Lesser, 2025, p. 1)، لثلاثة محركات متجذرة تاريخيًا: ارتباط الإقليم بأمن الحلف الأطلسي، ودوره كـ'غرفة انتظار' استراتيجية تربط أوروبا بالخليج والمحيط الهندي عبر السويس وإنجرليك، وكونه ساحة دائمة لإدارة الأزمات والوساطة (Lesser, 2025, pp. 2–4). وتلتقي هذه القراءة مع عقيدة الدفاع الوطني الأمريكية الصادرة في يناير 2026، التي وإن أعلت أولوية نصف الكرة الغربي والمحيط الهادئ، أقرّت بأن الشركاء الإقليميين، بمن فيهم حلفاء المتوسط، مطالَبون بتحمّل أعباء أكبر في تأمين موانئهم ومياههم، بما يتيح للقطع الأمريكية التركيز على الردع العملياتي عالي الكثافة (U.S. Department of Defense, 2026).

ويتجلى هذا النمط من 'إعادة التموضع المرن لا الانسحاب' في شرق المتوسط تحديدًا، حيث تحوّلت قبرص إلى منصة ارتكاز أمريكية مؤسسية لا عابرة: أُطلق 'مركز أمن وطاقة شرق المتوسط' الجامع بين الولايات المتحدة وقبرص واليونان وإسرائيل، إلى جانب تعميق استثمارات شيفرون وإكسون موبيل في الغاز القبرصي، ودخول شركات تقنية أمريكية (منها إنفيديا) على خط الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية، في حزمة مؤسسية تتجاوز المناورات المؤقتة نحو حضور طويل الأمد (Kouroushi, 2026). ويكتسب هذا التوسع، وإن جاء بصيغة اقتصادية وتقنية، دلالة مماثلة لتنبيه تانغ إلى أن التدابير الدفاعية تحمل بالضرورة قدرات هجومية كامنة (Tang, 2009, p. 595): فكل خطوة أمريكية لتعميق الحضور المؤسسي، وإن قُدّمت تعاونًا محايدًا، تظل عرضة لأن تُقرأ من موسكو وبكين كخطوة احتواء متعمّد –وهي الحلقة التي يتمحور حولها منطق المعضلة الأمنية.

وتعزّز الأدبيات السابقة على هذه التطورات هذا التفسير: فقد خلصت دراسة سابقة أعدّها يغين إلى أن واشنطن، رغم تقليص التزامها العسكري وإعادة توجيه اهتمامها نحو آسيا والمحيط الهادئ، لم تنسحب من الإقليم ولم تتخلَّ عن حلفائها، بل أعادت معايرة انخراطها للحد من التكاليف مع الإبقاء على وجود عسكري بين 60 و70 ألف جندي تحت القيادة المركزية (Yegin, 2022, p. 440)؛ وأن جوهر الاستراتيجية يكمن في الحفاظ على التوازن الإقليمي عبر الشراكة مع اليونان وقبرص وإسرائيل لكبح تركيا، ومنع روسيا والصين من بناء علاقات استراتيجية مع حلفاء واشنطن (Yegin, 2022, pp. 441, 449–452). ويكتسب هذا الاستنتاج المبكر قيمة تفسيرية مضافة، إذ يُظهر أن نمط 'إعادة التموضع المرن' الذي وثّقته هذه الدراسة عند حدود 2025–2026 ليس ظاهرة طارئة، بل امتداد لنمط موثّق أكاديميًا منذ 2022 على الأقل –وهو ما يرجّح تفسيره سمة بنيوية في السياسة الأمريكية أكثر من كونه استجابة ظرفية لتطورات 2025 وحدها.

2. الاتحاد الروسي

شكّل شكّل التدخل العسكري الروسي في سوريا سنة 2015 نقطة التحول التي أعادت لموسكو موطئ قدم مباشرًا في المتوسط، عبر قاعدتي طرطوس البحرية وحميميم الجوية، اللتين مكّنتا الأسطول الروسي من التزود بالوقود والصيانة دون العودة إلى قواعده البعيدة، ووفّرتا جسرًا لوجستيًا لعمليات فيلق أفريقيا في الساحل الأفريقي والسودان (Middle East Council on Global Affairs, 2025). وتصف دراسة أكاديمية هذا التموضع بأنه امتداد لـ'استمرارية تاريخية' في سياسة روسيا بالمتوسط، من سعي كاترين الثانية إلى 'المياه الدافئة' مرورًا بالحقبة السوفيتية ووصولًا إلى عهد بوتين، في مواجهة ما تحوّل عسكريًا إلى ما يشبه 'بحيرة تابعة لحلف الناتو' (Akpınar, 2026, pp. 22–24)، وتخلص إلى أن توسع الناتو المتتالي شرقًا –من حرب جورجيا 2008 إلى ضم القرم 2014 فالحرب الأوكرانية– هو المحرك الأساسي الذي دفع موسكو

للتعامل مع البحر الأسود والمتوسط كمجال استراتيجي واحد متصل (Akpınar, 2026, pp. 27–29). وتؤكد دراسة أخرى صادرة عن جامعة الصداقة بين الشعوب الروسية (RUDN) هذا الطرح من زاوية تاريخية أعمق، إذ تُرجع الحضور العسكري الروسي إلى الحملة الأرخبيلية الأولى (1768–1774)، مرورًا بالأسطول الخامس السوفيتي المتمركز في طرطوس منذ 1967، وصولًا إلى الانتشار الراهن (Parkhitko, 2021, pp. 613–616 & Kurylev)، وتوثّق أن العقيدة البحرية الروسية (يوليو 2015) ومفهوم الأمن القومي الروسي (يوليو 2021) خصّصا للمتوسط بندًا استراتيجيًا مستقلًا وصريحًا ضمن أربعة أقاليم رئيسة (Parkhitko, 2021, pp. 617–618 & Kurylev) –في تباين لافت مع غياب مصطلح 'حوض المتوسط' كليًا عن الوثيقة الأمريكية النافذة حاليًا (The White House, 2025). وهذا التباين العقائدي –تكريس رسمي صريح لدى موسكو مقابل تعتيم متعمد لدى واشنطن– يعمّق فجوة الإدراك المتبادل التي تُغذّي المعضلة الأمنية بينهما.

غير أن سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024 وضع هذا الحضور في مأزق: فبعد نحو ثمانية عشر شهرًا من المفاوضات، وقّعت دمشق وموسكو في أغسطس 2026 مذكرة تفاهم تُنهي الاستخدام العسكري الروسي لقاعدتي طرطوس وحميميم وتحوّلهما إلى 'مركزين للتدريب والتأهيل' تحت الإدارة السورية، بمهلة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أشهر (Hunt, 2026). وتصف ورقة صادرة عن المعهد الإسباني للدراسات الاستراتيجية هذا الفقدان بأنه 'انهيار' لاستراتيجية موسكو المتوسطية، إذ حرم روسيا من ميناءها الوحيد القابل لاستقبال غواصاتها وإصلاحها في الإقليم (Priego, 2026, p. 7)، وتُظهر، استنادًا إلى بيانات ميدانية حديثة، أن روسيا شرعت في نقل عتادها إلى ميناء طبرق الخاضع للحكومة الليبية في الشرق، وفي توسيع شبكة قواعدها الجوية داخل ليبيا لتشمل الخادم والقرضابية والجفرة وبراك الشاطئ ومعتن السرة الحدودية مع تشاد، بما يجعل ليبيا نقطة ارتكاز جديدة لقيادة فيلق أفريقيا في القارة (Priego, 2026, pp. 7–8).

وتندرج هذه التحولات ضمن استراتيجية روسية أوسع تُوصف بـ'الجبهة الثانية' المكمّلة للجبهة الأوكرانية، تستخدم فيها موسكو –إلى جانب الوسائل التقليدية– أدوات غير تقليدية كتوظيف الهجرة غير النظامية للضغط على أوروبا عبر الساحل الليبي، وتشغيل 'أسطول الظل' الملاحي للالتفاف على العقوبات النفطية والتزود بالسلاح (Priego, 2026, pp. 11–14). ويكتسب هذا التوجه بعدًا تفسيريًا إضافيًا في سياق التحول الأشمل لاستراتيجية السياسة الخارجية الروسية بين 2022 و2025، الذي ترصده دراسة حديثة بوصفه انتقالًا من توجه 'دفاعي–صدامي' إلى سعي لقيادة معيارية متعددة الأطراف عبر منصات كبريكس+ ومنظمة شنغهاي للتعاون، بهدف تحويل الضغوط الغربية إلى فرص لتكريس الشرعية الدولية (Riyanto, 2026 & Nurkhalisa).

3. جمهورية الصين الشعبية

على خلاف النموذجين الأمريكي والروسي القائمين أساسًا على الحضور العسكري، ينهج التواجد الصيني في المتوسط مسارًا اقتصاديًا ولوجستيًا ضمن مبادرة الحزام والطريق، يتجسد رمزيًا في ميناء بيرايوس اليوناني الذي استحوذت عليه مجموعة كوسكو الحكومية سنة 2016، ووصفه الرئيس شي جين بينغ خلال زيارته سنة 2019 بـ'رأس التنين' لمبادرة الحزام والطريق في أوروبا (European Guanxi, 2026). وقد تحوّل الميناء –الذي بلغت إيراداته سنة 2025 نحو 250.8 مليون يورو بزيادة 8.6% عن العام السابق (Topway International Forwarding, 2026)– إلى أحد أكبر موانئ الحاويات في شرق المتوسط، ومحور خط النقل البري البحري الصيني الأوروبي الرابط بين تسع دول أوروبية وأكثر من 1500 نقطة خدمة (People's Daily Online, 2026). وقد أثار هذا التمدد قلقًا أمريكيًا وأوروبيًا متزايدًا، تجلى في مقترح السفيرة الأمريكية لدى أثينا في ديسمبر 2025 بتشجيع بكين على التخلي عن جزء من حصتها (European Guanxi, 2026)، وفي بروز

مشروع 'الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا' (IMEC) بدعم أمريكي هندي إسرائيلي كمسار بديل يلتف حول تركيا وإيران والصين وروسيا (Greek City Times, 2025).

وتوثّق دراسة حول السياسة الأمريكية في شرق المتوسط هذا التموضع الصيني المبكر: فرأس المال الصيني المُصدَّر نحو تركيا وإسرائيل واليونان بلغ نحو 55 مليار دولار بين 2007 ومنتصف 2021، تصدّرتها تركيا (21 مليار)، فإسرائيل (19.4 مليار)، فاليونان (11.8 مليار) (Bastian, 2022, p. 489)؛ وارتفعت حصة كوسكو في بيرايوس تدريجيًا من عقد امتياز أولي سنة 2009 إلى ملكية أغلبية (51%) سنة 2016 ضمن برنامج الخصخصة الإلزامي الذي فرضته الترويكا على أثينا، ثم إلى حصة الثلثين (67%) سنة 2021 (Bastian, 2022, p. 494)، بما يؤكد أن وصف شي جين بينغ لبيرايوس بـ'رأس التنين' لم يكن شعارًا عابرًا، بل تُوّج بتراكم فعلي للملكية والنفوذ امتد أكثر من عقد (Bastian, 2022, p. 494).

وتخلص دراسة نُشرت في مجلة PERCEPTIONS إلى أن دور الصين في المتوسط يعكس استراتيجية 'براغماتية وتكيّفية' تتشكل بفعل المنافسة الدولية والفرص الإقليمية، إذ يُمارَس النفوذ الصيني عبر 'الكثافة المؤسسية' والفاعلية المحلية للدول المضيفة لا عبر الإكراه أو الالتزام الإيديولوجي المباشر كما في النموذجين الأمريكي والروسي (Ünal, 2026, p. 52)، وهو ما يفرض على دول المتوسط 'موازنة دقيقة' وسط التنافس الأمريكي الصيني، ويضعها هي ذاتها –لا القوى الكبرى فحسب– في قلب معادلة المعضلة الأمنية (Ünal, 2026, pp. 74–76). ويكتسب هذا التوصيف دلالة أعمق بالتوازي مع مفهوم 'الدمج المدني–العسكري' الذي بموجبه تُلزَم الشركات الصينية المشغّلة للموانئ بالقدرة على دعم القطع البحرية العسكرية عند الحاجة، بما يُلغي عمليًا الفاصل بين الاستثمار المدني والوجود العسكري المحتمل (Helmy, 2026) –وهو جوهر ما نبّه إليه تانغ من أن كل قدرة دفاعية تحمل خصائص هجومية كامنة، ما يجعل التمييز بين الاستثمار المدني البريء والأصل الاستراتيجي عسيرًا موضوعيًا لا ذاتيًا (Tang, 2009, p. 595)، وهو ما يفسر التخوف الأمريكي المتصاعد إزاء بيرايوس تحديدًا رغم طابعه التجاري المعلن. وتلتقي هذه الخلاصة مع ميل بكين الموثَّق إلى 'مقاربة القوة الناعمة الشاملة' القائمة على الروابط الاقتصادية، في مقابل ميل موسكو إلى 'اختيار سياقات محددة لإظهار القوة الصلبة والدبلوماسية الدفاعية' –تمايز لا يزال صالحًا تفسيريًا حتى مطلع 2026 رغم تقادم الدراسة نسبيًا (Jacobs, 2020 & Ghafar).

ثالثًا: تفسير التنافس بين القوى الكبرى في حوض المتوسط في ضوء منطق المعضلة الأمنية

يتيح إطار المعضلة الأمنية، بصياغة تانغ النظرية المحكّمة (Tang, 2009)، قراءة التزاحم الأمريكي الروسي الصيني في المتوسط بوصفه نتاج تفاعل بنيوي لا مواجهة مقصودة بالضرورة. ويُستكمل هذا التفسير بمنظور والت التطبيقي (Walt, 2022)، الذي لا يتعارض مع تانغ بل يُكمّله: فإذا كان تانغ يفسر لماذا تنشأ المعضلة بنيويًا، يشخّص والت كيف يُخفق صانعو القرار في إدراكها أثناء وقوعها، إذ يفترضون أن نواياهم الدفاعية 'واضحة بذاتها' للطرف الآخر متجاهلين أن هذا الطرف قد يراها تهديدًا وجوديًا (Walt, 2022). فحين تُعزز واشنطن حضورها في شرق المتوسط عبر شراكاتها مع اليونان وقبرص ودعم IMEC (Greek City Times, 2025)، يُفسَّر ذلك من موسكو وبكين احتواءً لمصالحهما، فتُعمّقان حضورهما بدورهما، في حلقة تصعيدية ذاتية التوليد رغم غياب أي نية عدوانية مبيّتة (Tang, 2009, pp. 594–595). فتوصيف تحوّل المتوسط عسكريًا إلى 'بحيرة تابعة للناتو' (Akpınar, 2026, p. 24) هو بعينه نمط الإدراك الذي يستدعي الاستجابة الدفاعية المضادة، كما في مثال والت عن توسع الناتو شرقًا: تعزيزٌ للأمن من منظور الحلف، وتهديدٌ مباشر يستوجب الرد من منظور موسكو، وهو ما يفسر جزئيًا ضمّها القرم وغزوها أوكرانيا (Walt, 2022)، ويجعل 'الجبهة الثانية' التي تفتحها روسيا في المتوسط والساحل (Priego, 2026, p. 15) استجابة بنيوية لإدراك التطويق لا مبادرة توسعية ابتدائية. وينطبق المنطق ذاته على سعي موسكو للحفاظ على موطئ قدم بديل عن طرطوس عبر قواعدها الليبية الجديدة

(Priego, 2026, pp. 7–8): استجابة دفاعية لفقدان قاعدتها الوحيدة وإغلاق البوسفور أمامها، يُفسَّرها الغرب توسعًا جديدًا فيشدّد إجراءاته الاحترازية –وهي الحلقة الحلزونية من انعدام اليقين المتبادل التي يتمحور حولها جوهر النظرية عند تانغ ووالت معًا. وتتضح هنا وظيفة ضوابط تانغ (Tang, 2009, p. 595) المزدوجة: إغلاق البوسفور ضابط مادي يُفاقم شعور موسكو بالتطويق ويدفعها لبدائل أكثر إثارة للقلق؛ وتفسير كل طرف حضور الآخر احتواءً متعمدًا –لا استجابة دفاعية– ضابط نفسي، وهو ما يستهدفه مقترح والت بآليات رصد مؤسسي متبادل: فهذه الآليات لا تُغيّر واقع الفوضى الدولية لكنها تُخفف الضابط النفسي (سوء الإدراك) الذي يُغذي التصعيد، مانحةً صانعي القرار هامشًا عمليًا للتخفيف دون انتظار تحول بنيوي أعمق.

أما الحضور الصيني فيمثل حالة أكثر تعقيدًا، لاتخاذه شكلًا اقتصاديًا لا عسكريًا في ظاهره، وهو ما يستدعي امتداد تانغ حول تعدد مصادر انعدام اليقين: فالمعضلة الأمنية قد تنشأ لا من تراكم القدرات العسكرية فحسب، بل من تراكم النفوذ البنيوي (البنى التحتية والموانئ وسلاسل الإمداد) ذي إمكانات الاستخدام المزدوج (Tang, 2009, pp. 600–605)، فتتحول استثمارات مدنية كميناء بيرايوس إلى مصدر قلق أمني لواشنطن وحلفائها (European Guanxi, 2026). ويمنح مفهوم 'التغلغل المؤسسي الاقتصادي التراكمي' تفسيرًا أدق لهذه الحالة: فالنفوذ الصيني يُمارَس عبر تراكم تدريجي للشراكات يصعب تحديد لحظة تحوّله من تعاون تجاري إلى أصل استراتيجي (Ünal, 2026, pp. 52, 74–76)، وهو ما يقترب من 'الدمج المدني–العسكري' الذي يُلزم مشغّلي الموانئ بقدرة كامنة على خدمة القطع البحرية عند الحاجة (Helmy, 2026). وتصعب هنا الاستفادة من تمييز تانغ بين الدولة الواقعية الدفاعية والهجومية (Tang, 2009, p. 594) نظرًا لطبيعة النفوذ الصيني غير المباشرة، بما يُبقي حالة عدم اليقين –والمعضلة الأمنية ذاتها– قائمة بين الأطراف الثلاثة. وتشير إحدى الدراسات إلى أن محطة الحاويات التي تُشغّلها شركة موانئ شنغهاي الدولية (SIPG) في حيفا لا تبعد سوى كيلومتر واحد عن رصيف الأسطول الأمريكي السادس، بما يضع التنافس الجيوسياسي داخل الميناء ذاته، ما دفع واشنطن للضغط على تل أبيب، ودفع إسرائيل لإنشاء آلية رقابة على الاستثمار الأجنبي (FIOM) سنة 2020 استجابةً غير مباشرة لهذه المخاوف (Bastian, 2022, pp. 504–505) –مثال يوضح كيف يتحول أصل تجاري ظاهريًا إلى توجّس أمني متبادل دون نية عدوانية معلنة.

وتتقاطع الأنماط الثلاثة في نتيجة تركيبية واحدة تُشكّل الأطروحة المحورية لهذه الدراسة: مصدر التصعيد في المتوسط ليس نية عدوانية مُعلنة، بل تراكم سوء تأويل يتغذى من غموض بنيوي متعدد المصادر –فجوة القول والفعل الأمريكية، والاستجابة الاضطرارية الروسية، والتغلغل الاقتصادي الصيني التراكمي. وهذا التعدد في مصادر الغموض، لا تعدد الفاعلين وحده، هو ما يجعل المتوسط حالة نموذجية لاختبار النظرية تفسيريًا في السياق المعاصر، ويمنح تحذير والت من إغفال هذا المنطق (Walt, 2022) قيمة تشخيصية مباشرة لصانعي القرار في القوى الثلاث.

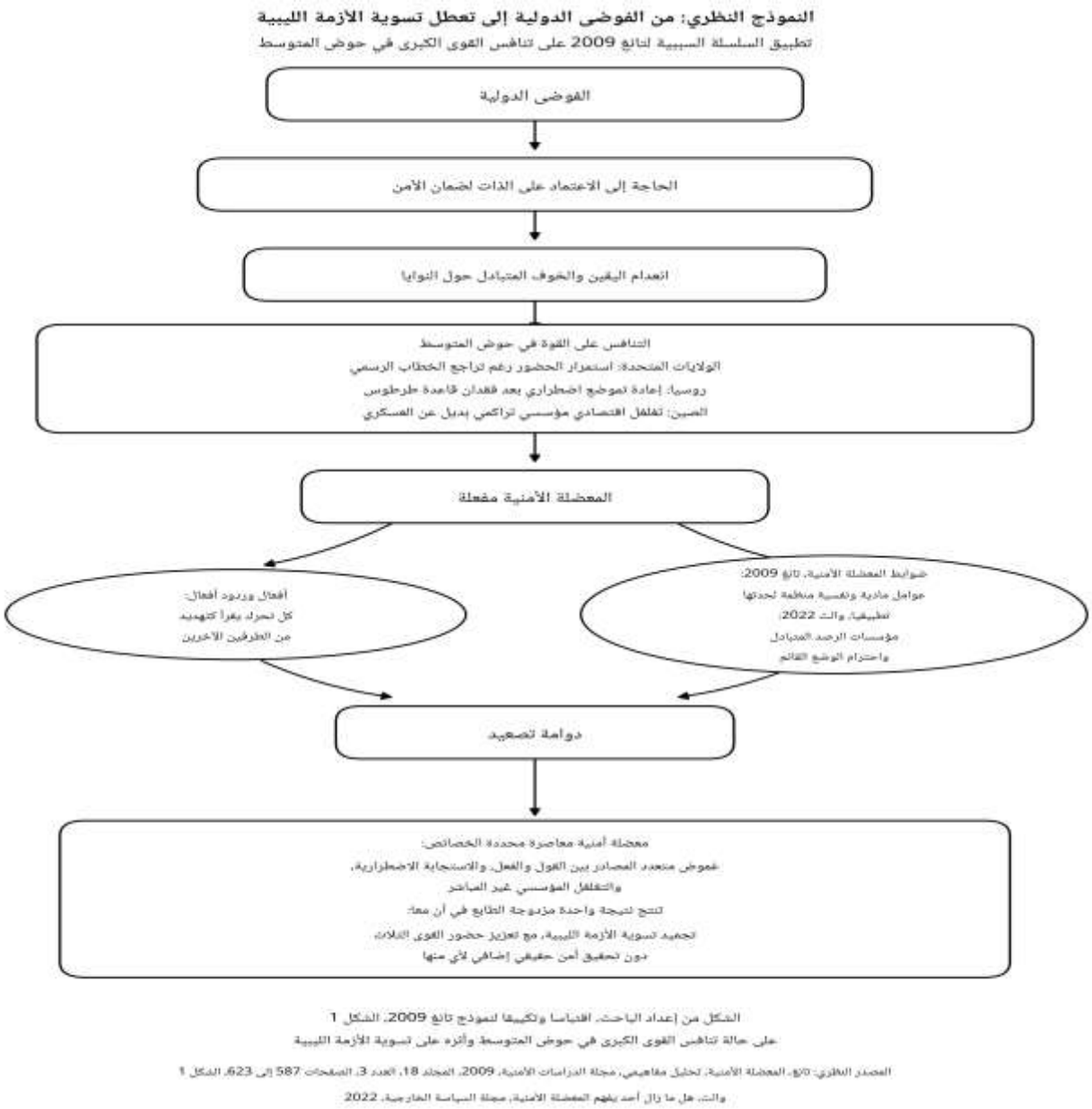

الشكل من إعداد الباحث، اقتباسا وتكييفا لنموذج تانغ 2009، الشكل 1
على حالة تنافس القوى الكبرى في حوض المتوسط وأثره على تسوية الأزمة الليبية

المصدر النظري: تانغ، المعضلة الأمنية: تحليل مفاهيمي، مجلة الدراسات الأمنية، 2009، المجلد 18، العدد 3، الصفحات 587 إلى 623، الشكل 1
والت، هل ما زال أحد يفهم المعضلة الأمنية، مجلة السياسة الخارجية، 2022

شكل (1): السلسلة السببية للمعضلة الأمنية (Tang, 2009) مطبّقة على تنافس القوى الكبرى في حوض المتوسط وأثره على تسوية الأزمة الليبية بعد 2011، مع دمج منظور والت — (Walt, 2022) من إعداد الباحث.

يُظهر الشكل أن تصاعد حضور القوى الثلاث في حوض المتوسط –عبر سلسلة سببية تبدأ من الفوضى الدولية، مرورًا بانعدام اليقين حول النوايا، ووصولًا إلى تراكم القدرات– يُفضي إلى تجميد تسوية الأزمة الليبية بوصفها نتيجة غير مقصودة وذاتية الهزيمة في آن واحد: فتعزّز القوى الثلاث حضورها دون تحقيق مكاسب أمنية حقيقية، وتبقى في حالة تأهب متبادل مستمر. ويكشف هذا المسار السمة الأهم التي تميّز الحالة: تعدد مصادر الغموض بدل توحّدها –فجوة القول والفعل الأمريكية، والاستجابة الاضطرارية الروسية، والتغلغل المؤسسي الصيني– وهو ما يمنحها طابعها الخاص بوصفها معضلة أمنية معاصرة متعددة الأبعاد.

رابعًا: انعكاسات المعضلة الأمنية على تسوية الأزمة الليبية بعد 2011

تُعد الجغرافيا الليبية مدخلًا ضروريًا لفهم هذا التزاحم، إذ تحتل ليبيا أطول واجهة عربية أفريقية على المتوسط، بما يفرض عليها انخراطًا في سياسة متوسطية ويجعل تداخل مصالح القوى الكبرى فيها شبه حتمي (بوفليجة، 2024، ص. 107–110). وقد شكّل التدخل العسكري بقيادة الناتو سنة 2011، الذي أسقط نظام القذافي، نقطة انطلاق تحوّل ليبيا إلى ساحة مفتوحة لتفاعل مصالح القوى الكبرى والإقليمية، في ظل هشاشة الدولة وانقسام السلطة بين حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس وحكومة الشرق (Council on Foreign Relations, 2026). وتؤكد دراسات عدة أن هذا التدخل، المستند إلى قرار مجلس الأمن 1973 ومبدأ 'مسؤولية الحماية'، تحوّل تدريجيًا من حماية المدنيين إلى دعم إسقاط النظام، وأن هذا التحول، مقترنًا بغياب استراتيجية دولية لإعادة بناء الدولة، أسهم في تفكيك البنية الأمنية الليبية وخلق فراغ مهّد لتعدد مراكز القوة (ذياب، 2026، ص. 559)، وهي نتيجة تصفها الدراسة ذاتها بـ'مفارقة مسؤولية الحماية': تدخل استهدف حماية المدنيين أفضى إلى هشاشة الدولة واستمرار عدم الاستقرار (ذياب، 2026، ص. 559). ويوضح هذا التفسير أن هشاشة الدولة الليبية شرط بنيوي سابق على تنافس القوى الكبرى موضوع الدراسة لا نتاجًا حصريًا له، بما يجعل ليبيا أرضًا خصبة لتفاعل المعضلة الأمنية لاحقًا. ومنذ محاولة السيطرة على طرابلس (2019–2020) التي أوقفها التدخل التركي لصالح حكومة الغرب، ترسّخ انقسام وظيفي بين تركيا الداعمة للغرب، وروسيا (عبر فيلق أفريقيا) والإمارات ومصر الداعمة للشرق، فيما وصفه معهد مونتين بـ'مثلث تركيا–روسيا–فرنسا' (Institut Montaigne, 2020). وتُرجع بعض الدراسات الدوافع التركية إلى أبعاد اقتصادية وطاقوية، وعسكرية مرتبطة بترسيم الحدود البحرية وتأمين مسارات الطاقة، وإيديولوجية تاريخية تستند إلى الإرث العثماني، مؤكدة أن هذا التدخل جاء بـ"ضوء أخضر" أمريكي ضمني لكبح التمدد الروسي عبر فاغنر، مستفيدًا من تراجع الحضور الأمريكي المباشر منذ سياسة الانكماش الأمريكي في عهد أوباما (الشيخ، 2020، ص. 4–6)، وهو تجسيد إضافي لمنطق المعضلة الأمنية: فاعل إقليمي ثالث يُستدعى ضمن حسابات القوتين الكبريين لا بمعزل عنهما.وهو ما يمثل تجسيدًا إضافيًا للمعضلة الأمنية إذ يُستدعى فاعل إقليمي ثالث ضمن حسابات القوتين الكبريين لا بمعزل عنهما.

وقد عزّزت تطورات 2026 وضوح هذا المشهد، إذ دفع فقدان موسكو قاعدة طرطوس إلى نقل عتادها عبر ميناء طبرق الخاضع لسلطة الشرق، وإلى توسيع قواعدها الجوية لتشمل الخادم والقرضابية، اللتين باتتا تُوصفان بـ'حميميم الجديدة'، إلى جانب الجفرة وبراك الشاطئ ومعتن السرة، بما جعل ليبيا مركز ارتكاز فيلق أفريقيا في القارة (Priego, 2026, pp. 7–8). في المقابل، واصلت الولايات المتحدة توسيع حضورها عبر زيارات بحرية لغرب ليبيا وشرقها ولقاءات أفريكوم مع قيادة الشرق، سعيًا لتأمين 'مكاسب مادية' من أي تسوية مقبلة (Congressional Research Service, 2026)، بينما اختطّت الصين حيادًا وظيفيًا تمثّل في توقيع مذكرات تعمير كبرى مع سلطة الشرق (Al-Estiklal Newspaper, 2025) مع تعميق الحوار في الوقت ذاته مع حكومة الغرب (Libya Herald, 2026a).

ويلتقي هذا التحليل مع دراسة حلّلت التنافس الأمريكي الروسي في ليبيا، وخلصت إلى أن السياسة الأمريكية اتسمت بانخراط محدود دون رؤية واضحة للتسوية، بينما كان التدخل الروسي أكثر فاعلية ميدانيًا وأميل لمنطق الحسم بالقوة، محوّلًا النزاع إلى صراع بالوكالة رهين التوازنات الخارجية. (مصباح والهمالي، 2026، ص. 356) وتتقاطع هذه الخلاصة مع أطروحة هذه الدراسة، وإن اقتصرت على البعد الثنائي الأمريكي الروسي دون الصين أو الربط الصريح بالمعضلة الأمنية، إذ تُصعِّد كل قوة حضورها استجابةً لتحركات الأخرى أكثر مما تُصعِّد بدافع توسعي مسبق (Tang, 2009, pp. 594–595)، فالتمدد الروسي بديل اضطراري عن خسارة طرطوس، والتمدد الأمريكي استجابة لتعاظم النفوذين الآخرين، والحياد الصيني أداة لتفادي مواجهة قد تُفسَّر تهديدًا. وتتجلى في هذا السياق ضوابط تانغ المادية والنفسية معًا (Tang, 2009, p. 595): فالجغرافيا الليبية الممتدة ضابط مادي يجعلها مسرحًا لا غنى عنه لأي طرف، بينما يشكل تباين قراءة كل طرف لنوايا الآخر، سواء باعتبار الحياد الصيني وظيفيًا أو تمهيديًا، أو الانخراط الأمريكي انسحابًا أو إعادة تموضع، ضابطًا نفسيًا يُبقي عدم

اليقين قائمًا رغم وضوح المعطيات الميدانية نسبيًا. ومحصلة هذه التفاعلات، بصرف النظر عن النوايا الفردية، إدامة الانقسام الليبي وتعطّل التسوية والانتخابات المؤجلة إلى أفق 2027 (Congressional Research Service, 2026)، وهو ما يؤكد الأطروحة المركزية للنظرية: غياب النية العدوانية المباشرة لا يمنع نتائج تصعيدية غير مرغوبة من أي طرف بمفرده (Tang, 2009, p. 595).

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التزاحم المتنامي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في حوض المتوسط لا يمكن اختزاله في تفسير أحادي قائم على افتراض نوايا عدوانية متبادلة، بل هو نتاج تفاعل بنيوي تحكمه شروط الفوضى الدولية وانعدام اليقين حول النوايا، على النحو الذي بلوره الباحث تانغ في تنقيحه المفاهيمي لنظرية المعضلة الأمنية. وأضافت الدراسة إلى الأدبيات القائمة ثلاثة مصادر تجريبية مختلفة لهذا الغموض لدى كل قوة: فجوة بين الخطاب الاستراتيجي الرسمي والممارسة الميدانية لدى واشنطن، واستجابة اضطرارية اتخذت طابع جبهة ثانية لدى موسكو عقب فقدان قاعدتها الوحيدة في المتوسط، وتغلغل مؤسسي اقتصادي تراكمي يصعب حسم طبيعته لدى بكين. وبيّنت الحالة الليبية بعد 2011 أن هذا الإقليم يمثل مختبرًا حيًا لفهم كيف تتحول هذه الأنماط إلى مصدر قلق متبادل ينتج دوامة إعادة تموضع تُبقي التسوية السياسية رهينة لحسابات خارجية. كما بيّنت الدراسة أن حدة هذه المعضلة، رغم تجذّرها البنيوي في الفوضى الدولية، تظل خاضعة لضوابط مادية ونفسية قابلة للرصد كما أشار تانغ، إذ تُفسِّر الضوابط المادية شكل الاستجابات الدفاعية، بينما تُفسِّر الضوابط النفسية استمرار عدم اليقين رغم وضوح المعطيات الميدانية نسبيًا.

وعلى الصعيد البحثي، توصي الدراسة بإجراء دراسات مقارنة تختبر الإطار النظري ذاته على حالات متوسطية أخرى، وبأبحاث تُدمج الفاعلين الإقليميين، وبخاصة تركيا ومصر، كأطراف أصيلة في معادلة المعضلة الأمنية لا كعناصر هامشية في تفاعل القوى الكبرى. أما على الصعيد العملي، فتوصي الدراسة صنّاع القرار في القوى الثلاث باعتماد آليات مؤسسية للرصد المتبادل واحترام الوضع القائم على غرار ما اقترحه والت، بوصفها تفعيلًا عمليًا لضوابط تانغ النفسية يمكّن من تخفيف حدة المعضلة الأمنية في المتوسط دون انتظار تحول بنيوي أعمق في طبيعة النظام الدولي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

بوفليجة، بشير. (2024). الموقع الجغرافي للدولة الليبية وتأثيره على علاقاتها بالدول الأورومتوسطية. مجلة كلية الآداب – جامعة الزاوية، 24(1)، 107–120.

ذياب، عبد الرحمن المهدي. (2026). التدخل الدولي في ليبيا وإشكالية بناء الدولة: دراسة تحليلية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية خلال الفترة 2011–2016. مجلة الفاروق للعلوم، 2(3)، 559–571.

الشيخ، محمد عبدالحفيظ. (2020، ديسمبر 4). التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميًا ودوليًا. مجلة شؤون عربية، العدد 184. https://arabaffairsonline.com/التدخل-العسكري-التركي-في-ليبيا-وانعكاسه-اقليميا-ودوليا/

مصباح، سالم إدريس، والهمالي، سليمان ميلاد. (2026). التنافس الأمريكي الروسي في ليبيا (2011–2025): دوافع الاستقطاب الدولي وأثرها في تدويل الأزمة وإطالة أمدها. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 11(3)، 356–368.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Akpınar, Ö. (2026). Russia's approach to the Mediterranean: An assessment in the historical continuity and the context of international relations. Journal of the Human and Social Science Researches (İtobiad), 15(1), 22–37. https://doi.org/10.15869/itobiad.1722673
Al-Estiklal Newspaper. (2025, September 9). China leverages economic ties to win over both sides in Libya: How? https://alestiklal.net/en/article/china-leverages-economic-ties-to-win-over-both-sides-in-libya-how
Alexander, K. (2026, January 28). Trump's National Security Strategy doesn't downgrade the Middle East, it redefines it. Atlantic Council, MENASource. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/trumps-national-security-strategy-doesnt-downgrade-the-middle-east-it-redefines-it/
Bastian, J. (2022). The dragon reaches the Eastern Mediterranean: Why the region matters to China. Comparative Southeast European Studies, 70(3), 486–515. https://doi.org/10.1515/soeu-2021-0079
Butterfield, H. (1951). History and human relations. Collins.
Congressional Research Service. (2026, July 21). Libya and U.S. policy (IF11556). https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF11556/IF11556.36.pdf
Council on Foreign Relations. (2026, August 3). Libya conflict: Global conflict tracker. https://armedconflicts.org/libya-conflict.html
European Guanxi. (2026, February 20). Chinese investment in the port of Piraeus. https://www.europeanguanxi.com/post/chinese-investment-in-the-port-of-piraeus
Ghafar, A. A., & Jacobs, A. L. (2020, July). China in the Mediterranean: Implications of expanding Sino-North Africa relations. Brookings Institution. https://www.brookings.edu/articles/china-in-the-mediterranean-implications-of-expanding-sino-north-africa-relations/
Greek City Times. (2025, November 10). Port of Piraeus: Competition between China's BRI and IMEC. https://greekcitytimes.com/2025/11/10/port-of-piraeus-china-bri-imec/
Helmy, N. (2026, May 26). China in the Middle East: Logistics access or strategic expansion? Modern Diplomacy. https://moderndiplomacy.eu/2026/05/26/china-in-the-middle-east-logistics-access-or-strategic-expansion/
Herz, J. H. (1950). Idealist internationalism and the security dilemma. World Politics, 2(2), 157–180.
Hunt, J. (2026, August 10). Syria-Russia deal ends Moscow's use of Mediterranean bases, straining its global African reach. Headlines & Global News. https://www.hngn.com/articles/272656/20260809/syria-russia-reach-deal-ending-moscows-use-hmeimim-tartus-military-bases.htm
Institut Montaigne. (2020). The Libyan crisis: A Russia-Turkey-France triangle. https://www.institutmontaigne.org/en/expressions/libyan-crisis-russia-turkey-france-triangle
Jervis, R. (1978). Cooperation under the security dilemma. World Politics, 30(2), 167–214.
Kouroushi, N. (2026, July 7). Why Cyprus matters to U.S. strategy in the Eastern Mediterranean. Middle East Forum Observer. https://www.meforum.org/mef-observer/why-cyprus-matters-to-u-s-strategy-in-the-eastern-mediterranean
Kurylev, K. P., & Parkhitko, N. P. (2021). Russian policy in the Mediterranean: Historical continuity and international context. Vestnik RUDN. International Relations, 21(4), 609–624. https://doi.org/10.22363/2313-0660-2021-21-4-609-624
Lesser, I. O. (2025, December 18). Far from disengagement: The U.S. and the Mediterranean today (Policy Brief PB_64-25). Policy Center for the New South. https://www.policycenter.ma/publications/far-disengagement-us-and-mediterranean-today
Libya Herald. (2026, May 14). Libyan Chinese dialogue: Libya views China as a strategic partner in the reconstruction and development phase. https://libyaherald.com/2026/05/libyan-chinese-dialogue-libya-views-china-as-a-strategic-partner-in-the-reconstruction-and-development-phase/

Mearsheimer, J. J. (2001). The tragedy of great power politics. W. W. Norton.
Middle East Council on Global Affairs. (2025, May 7). Russia in the Mediterranean after Assad's fall. https://mecouncil.org/publication_chapters/russia-in-the-mediterranean-after-assads-fall/
Nurkhalisa, S., & Riyanto, S. (2026). The transformation of Russia's foreign policy strategy (2022–2025): From confrontation to multilateral normative leadership. Jurnal Politik, 11(2), Article 3. https://doi.org/10.7454/jp.v11i2.1314
People's Daily Online. (2026, June 26). Port of Piraeus: From Mediterranean outpost to global maritime hub. https://en.people.cn/n3/2026/0626/c90000-20471612.html
Priego, A. (2026, January 23). Russian strategy in the Mediterranean: A second front. Instituto Español de Estudios Estratégicos (IEEE), Opinion Paper 08/2026. https://www.defensa.gob.es/documents/2073105/3095923/estrategia_rusa_en_el_mediterraneo_2026_dieeeo08_eng.pdf
Tang, S. (2009). The security dilemma: A conceptual analysis. Security Studies, 18(3), 587–623. https://doi.org/10.1080/09636410903133050
Topway International Forwarding. (2026, April 13). Belt and Road in 2026: Is the China-Greece corridor still growing? https://www.topwayshipping.com/belt-and-road-in-2026-is-the-china-greece-corridor-still-growing/
Ünal, D. F. (2026). China in the Mediterranean: Geopolitical implications of a rising power. PERCEPTIONS: Journal of International Affairs, 31(1), 52–77. https://izlik.org/JA67SW85YH
U.S. Department of Defense. (2026, January 23). 2026 National Defense Strategy. https://media.defense.gov/2026/Jan/23/2003864773/-1/-1/0/2026-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY.PDF
U.S. Department of Defense & Republic of Cyprus Ministry of Defence. (2024, September 10). Joint statement on the signing of a defense cooperation roadmap for 2024–2029. https://www.globalsecurity.org/military/library/news/2024/09/mil-240910-dod03.htm
Walt, S. M. (1987). The origins of alliances. Cornell University Press.
Walt, S. M. (2022, July 26). Does anyone still understand the 'security dilemma'? Foreign Policy. https://foreignpolicy.com/2022/07/26/misperception-security-dilemma-ir-theory-russia-ukraine/
Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Addison-Wesley.
The White House. (2022, October). National security strategy. https://bidenwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf
The White House. (2025, December). National security strategy of the United States of America. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf
Yegin, M. (2022). United States policy in the Eastern Mediterranean. Comparative Southeast European Studies, 70(3), 439–461. https://doi.org/10.1515/soeu-2022-0030